تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

2025

وزارة الاستثمار

MINISTRY OF INVESTMENT

المحتويات

رسالة معالي وزير الاستثمار 04

لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة 06

التغيرات المستمرة في خارطة رأس المال العالمي 08

الإمارات: وجهة جاذبة للاستثمارات 14

محركات الأداء 26

محفزات النمو 34

لمحة عن وزارة الاستثمار 46

اتصل بنا 47

يعكس أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2024 النمو المتسارع الذي تشهده منظومتنا الاقتصادية، ويؤكد مجدداً على ثقة المستثمرين العالميين برؤيتها الاستراتيجية، وأجندتها الطموحة.

وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار في المشهد الاقتصادي العالمي، وتراجع تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، ووتيرة الأنشطة الاستثمارية المحدودة على المستوى الدولي، فقد رسمت دولة الإمارات مساراً مختلفاً يعكس صلابتها واستباقيتها. فقد واصلت الدولة تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية رائدة، وانضمت رسمياً إلى قائمة أكبر عشر وجهات عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، لتُؤكد من جديد مكانتها كبيئة جاذبة للاستقرار والفرص في نظر المستثمرين العالميين.

إن هذه الإنجازات هي نتاج عمل طويل الأمد، ومسيرة طويلة من الالتزام ببناء اقتصاد متنوع، مرن، ومبني على أسس الابتكار والانفتاح، يضع المستثمر في صميم أولوياته. وهو نهج نعتز به ونسعى إلى تطويره عاماً بعد عام. وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة نمواً ملحوظاً بنسبة 48.7% في عام 2024 لتصل إلى ما قيمته 45.6 مليار دولار أمريكي. كما ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة بنسبة 2.8%، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي البالغ 0.8%، مع الإعلان عن 1,369 مشروعاً جديداً. وقد أسهم الأداء القوي للناتج المحلي الإجمالي في دعم هذا الاتجاه الإيجابي؛ حيث حقق الاقتصاد الوطني نمواً بنسبة 4%، بينما سجّل الناتج غير النفطي ارتفاعاً بنسبة 5%، مشكّلاً ما نسبته 75.5% من إجمالي الناتج المحلي، مما عزز ثقة المستثمرين في القطاعات الحيوية للدولة.

وهذا الأداء اللافت هو نتيجة لخيارات استراتيجية مدروسة، وسياسات إصلاحية فعالة تدعم بيئة الأعمال وتُحفّز الاستثمار. فقد نجحت دولة الإمارات في ترسيخ بيئة استثمارية متميزة، تستقطب كبرى الشركات العالمية الباحثة عن كفاءة العمليات واتساع الأسواق. ومع توقيع 21 اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة و120 اتفاقية استثمار ثنائية، توفر الدولة مستويات غير مسبوقة من الترابط العالمي، والوصول إلى أسواق ناشئة وسريعة النمو، مما يعزز من دورها كمركز عالمي للتجارة ورأس المال والابتكار.

ولا يقتصر مفهوم الاستثمار على رأس المال فحسب، بل يتعداه إلى الاستثمار في الإنسان. فالتنوع الفريد في المواهب، والبنية التحتية المتقدمة، والبيئة الداعمة للابتكار، وجودة الحياة العالية، جميعها تجعل من دولة الإمارات وجهة مفضلة للخبراء ورواد الأعمال والمبتكرين من مختلف أنحاء العالم، ممن يجدون فيها ليس فقط فرصاً مهنية متميزة، بل أيضاً مقومات لحياة مستقرة ومزدهرة لهم ولأسرهم. وتتبوأ وزارة الاستثمار دوراً محورياً في هذه الديناميكية الاستثمارية، من خلال تمكين تدفقات الاستثمار عبر مختلف القطاعات، وبناء منظومة ديناميكية لرأس المال العالمي، والعمل كشريك استراتيجي للمستثمرين. نحن نعمل جنباً إلى جنب مع الجهات الحكومية والخاصة لتطوير سياسات مرنة، وتعزيز القدرة التنافسية، واستكشاف فرص جديدة وواعدة. ندعو المستثمرين من مختلف أنحاء العالم لاكتشاف الفرص الواسعة التي توفرها دولة الإمارات، سواء في القطاعات المستقبلية، أو في مجالات التكنولوجيا التحولية، أو ضمن منظومة الابتكار والاستدامة. ونحن ملتزمون بتوفير الدعم اللازم وبناء شراكات راسخة تحقق النفع المشترك.

ومع تطلعنا إلى المستقبل، تمثل "الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031" رؤية طموحة وقابلة للتنفيذ، تهدف إلى مضاعفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية، وتعزيز مكانة الدولة كإحدى أبرز وجهات الاستثمار العالمية. وقد بدأنا بالفعل هذا المسار بخطى واثقة وزخم متصاعد.

ويقدّم هذا التقرير نظرة شاملة إلى ما تم تحقيقه حتى اليوم، إلى جانب خارطة طريق تقودنا نحو مستقبل اقتصادي أكثر تنوعاً وابتكاراً واستدامة، قائم على الشراكات العالمية.

أدعوكم إلى الاطلاع على هذا التقرير وما يحتويه من تحليلات ورؤى، لرؤية الإمارات كما نؤمن بها: بيئة أعمال رائدة، منفتحة على الاستثمار، وشريكاً فاعلاً في بناء الغد العالمي.

معالي محمد حسن السويدي

وزير الاستثمار، دولة الإمارات العربية المتحدة

مواصلة الزخم

نادرًا ما استطاعت دولة أن تعيد تشكيل مشهدها الاستثماري بالسرعة والكفاءة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى مدار العقد الماضي، رسّخت الإمارات مكانتها كوجهة استثمارية رائدة، توفر بيئة محفزة على الابتكار والتعاون المستدام. وفي عام 2024، وبينما واجهت العديد من الاقتصادات تباطؤًا في النمو، واصلت دولة الإمارات مسيرتها التقدمية، مستندةً إلى إصلاحات هيكلية طويلة الأمد، وشراكات تجارية استراتيجية، وانفتاح مدروس على القطاعات الناشئة.

#10 الترتيب العالمي لدولة الإمارات من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2024، والتي ارتفعت مركزًا واحدًا مقارنة بعام 2023

تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عام 2024

45.6 مليار دولار
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

270.6 مليار دولار
أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

قصة نجاح في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

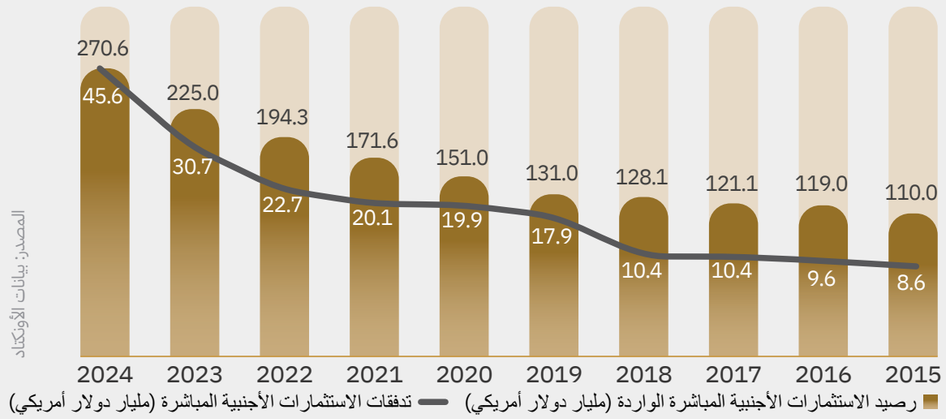

أكبر 10 مصادر مساهمة في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات

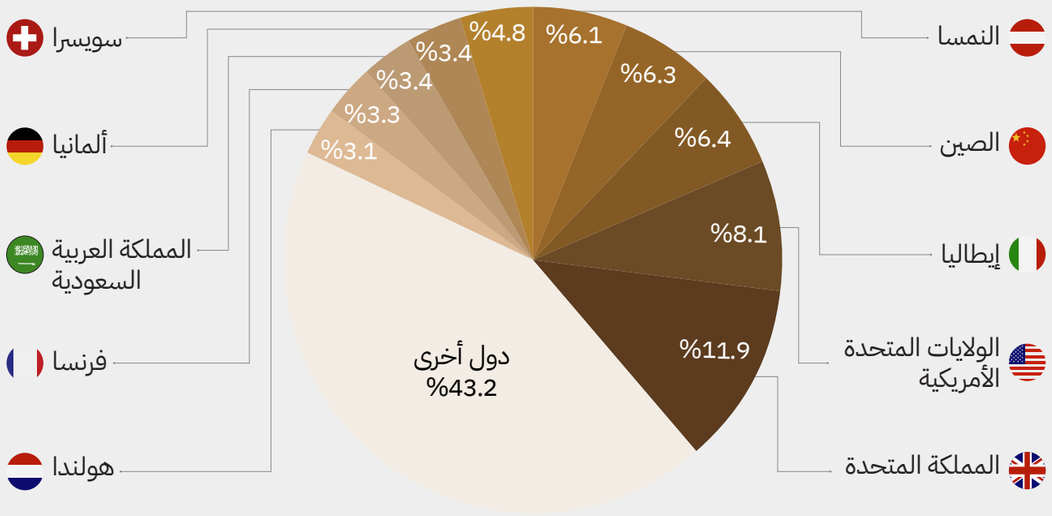

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء - الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد الدولي، حسابات معدّي التقرير للعام 2023

اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المشاريع التأسيسية

حلت الإمارات في المرتبة الثانية عالميًا من حيث عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المشاريع التأسيسة الجديدة، المعلنة لعام 2024

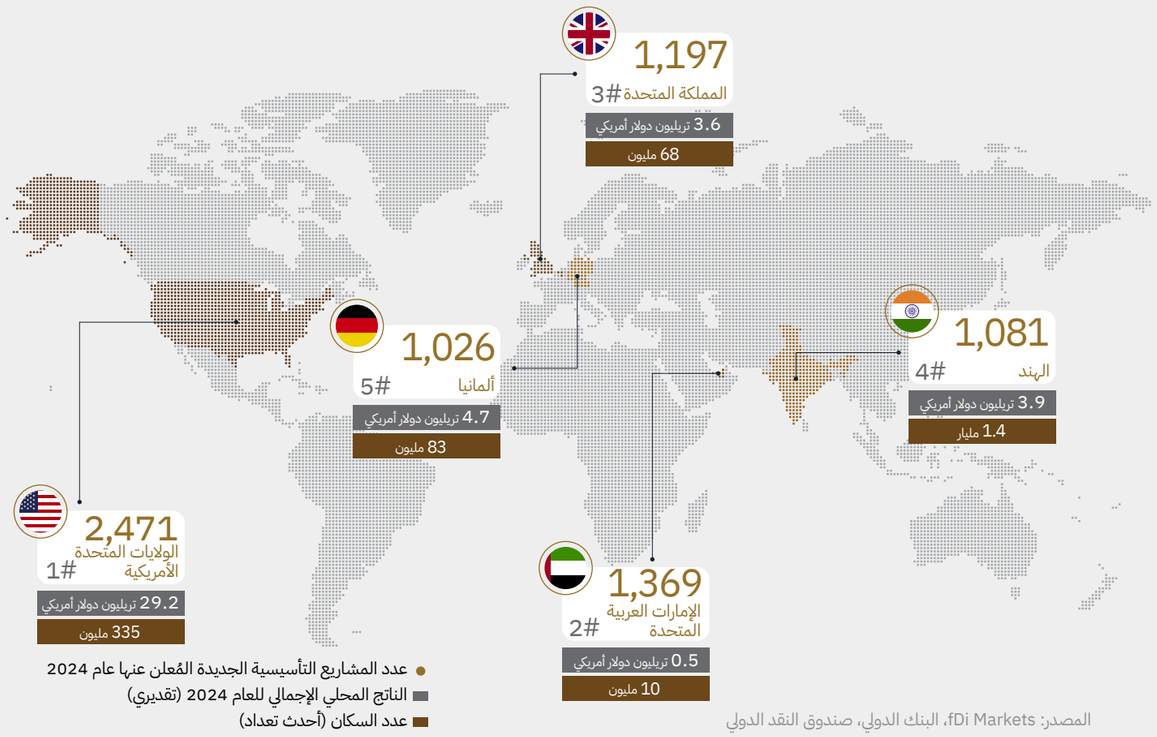

المصدر: fDi Markets، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي

التغيرات المستمرة في خارطة رأس المال العالمي

يتمثل الموضوع الرئيسي للعام 2024 في كون الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح أكثر انتقائيةً وحذرًا ويستهدف مناطق مجزّأة. ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، شهد الاستثمار الأجنبي العالمي تراجعًا بنسبة 11% مقارنةً بعام 2023، وذلك بعد استثناء التدفقات الاستثمارية البينية بين الاقتصادات الأوروبية. وكانت الأسواق المتقدمة الأكثر تأثرًا بهذا الانخفاض، حيث تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بنسبة 22%.

- تزايدت وتيرة نقل الاستثمارات إلى دول صديقة وأخرى قريبة
- لعبت الحوافز السياسية دورًا حاسمًا
- تجاوزت دولة الإمارات التحديات العالمية

تحالفات قوية في أوقات التقلبات

منذ عام 2020، تحولت ثقة المستثمرين نحو أسواق مثل أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وأفريقيا، حيث ابتعدت رؤوس الأموال عن الاكتفاء بالوجهات منخفضة التكلفة مفضّلةً مواقع أقرب أو ذات عوائد أعلى. برزت الدول التي توفر بنية تحتية متقدمة، وعمالة بتكلفة مناسبة، وبيئة سياسية داعمة. اليوم، تواجه الأسواق المتقدمة والناشئة بيئة استثمارية أكثر حذرًا، وتتنافس على نفس رأس المال العالمي.

عامٌ حافلٌ بالتحديات لرؤوس الأموال العالمية العابرة للحدود في 2024

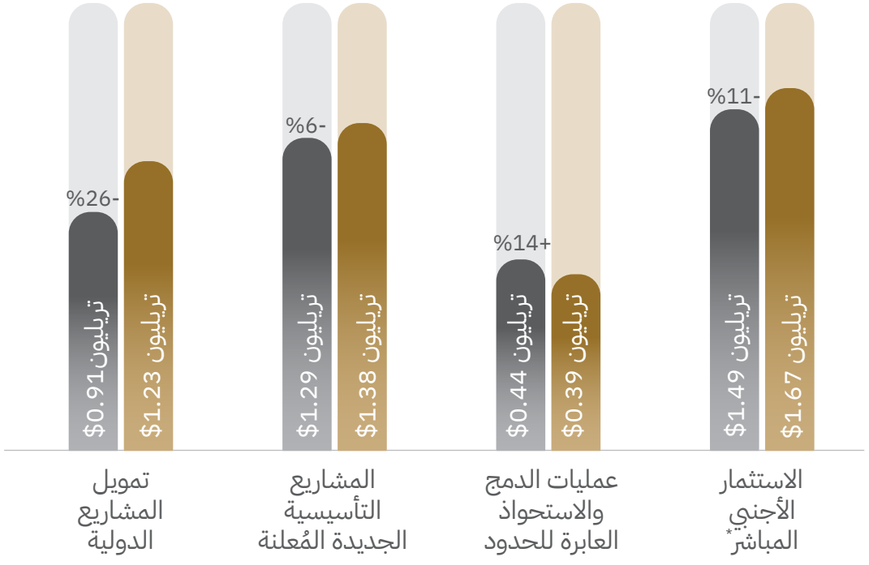

المصدر: بيانات الأونكتاد استنادًا إلى معلومات من fDi Markets ، وبيانات وتحليلات LSEG
* لا تشمل المعاملات المالية التي تتم عبر الاقتصادات الأوروبية ذات المستويات المرتفعة من التدفقات البينية

%11-
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميًا

%4+
عدد صفقات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود عالميًا

%11-
الاستثمارات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة عالميًا

المصدر: بيانات الأونكتاد

مشهد إقليمي غير متّسق

أوروبا

-58%

نسبة التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء التدفقات عبر الاقتصادات البينية (وهي الدول التي تُستخدم كممرات أو محطات انتقال للاستثمارات بين موقع وآخر)، وقد سجلت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا انخفاضًا في أنشطة المشاريع التأسيسية.

آسيا

-3%

نسبة التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت الصين انخفاضًا بنسبة 29%، بينما تراجعت الهند بنسبة 2% فقط بفضل الحوافز المتوفرة التي خففت من حدة التراجع.

أمريكا اللاتينية

-12%

نسبة التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار إلى البرازيل بنسبة 8%. في المقابل، شهدت المكسيك زيادة بنسبة 1% مدفوعة بالتوجه إلى نقل الاستثمارات إلى دول قريبة - وخاصة لمشاريع أطلقتها شركات أمريكية.

أمريكا الشمالية

+23%

نسبة الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مدفوعة بزيادة أنشطة الاندماج والاستحواذ بنسبة 90%، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

أفريقيا

+75%

ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 97 مليار دولار أمريكي، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى استثمار دولة الإمارات في مشروع رأس الحكمة في مصر، حيث تبلغ نسبة الزيادة دون احتساب هذا المشروع 33%.

المصدر: بيانات الأونكتاد

رأس الحكمة: استثمار إماراتي بقيمة 24 مليار دولار أمريكي

تواصل دولة الإمارات مكانتها كمستثمر بارز على المستوى العالمي. ومن أبرز الأمثلة في عام 2024 مشروع رأس الحكمة العملاق في مصر، حيث استحوذت القابضة (ADQ)، وهي شركة استثمارية قابضة مقرها أبوظبي، على حقوق تطوير رأس الحكمة مقابل 24 مليار دولار أمريكي، بهدف تحويل المنطقة إلى واحدة من أكبر مشاريع المدن الجديدة التي يطورها تحالف من القطاع الخاص.

حوافز السياسات تلعب دورًا بارزًا

الولايات المتحدة الأمريكية

+36 مليار دولار أمريكي

أدى قانون "خلق حوافز مفيدة لإنتاج أشباه الموصلات والعلوم" (CHIPS) بالإضافة إلى منح الإنتاج وتوسيع الإعفاءات الضريبية للطاقة النظيفة إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 117 مليار دولار أمريكي إلى 153 مليار دولار.

إسبانيا

+10 مليار دولار أمريكي

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 11 مليار دولار أمريكي إلى 21 مليار دولار، مدفوعة بخطة التعافي والمرونة التي أطلقتها الدولة.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإحصاءات الاستثمار الدولي المباشر، مقارنةً بين تدفقات الاستثمار في النصف الثاني من عام 2023 والنصف الأول من عام 2024 بعد إطلاق الدول لحوافز الاستثمار.

المكسيك

+27 مليار دولار أمريكي

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 4 مليارات دولار أمريكي إلى 31 مليار دولار بعد أن أطلقت الدولة حوافز لنقل الاستثمارات إلى دول قريبة في أكتوبر 2023.

الهند

+7 مليار دولار أمريكي

يُنسب الفضل في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 11 مليار دولار إلى 18 مليار دولار إلى برنامج الحوافز المرتبطة بالإنتاج.

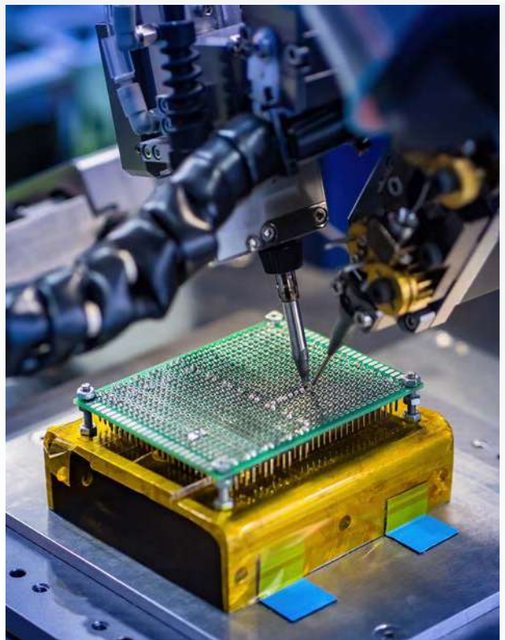

تباطؤ رؤوس الأموال العالمية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية

انخفضت قيم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلنة على مستوى العالم في 2024 مقارنة بالعامين السابقين، لكنها ما تزال في ثالث أعلى مستوى لها على الإطلاق. وكانت قطاعات الطاقة المتجددة وأشباه الموصلات ومراكز البيانات من المحركات الرئيسية لهذا الأداء.

أكبر 10 قطاعات تشكل 77% من قيم الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلنة عالميًا بقيمة 1.3 تريليون دولار أمريكي عام 2024

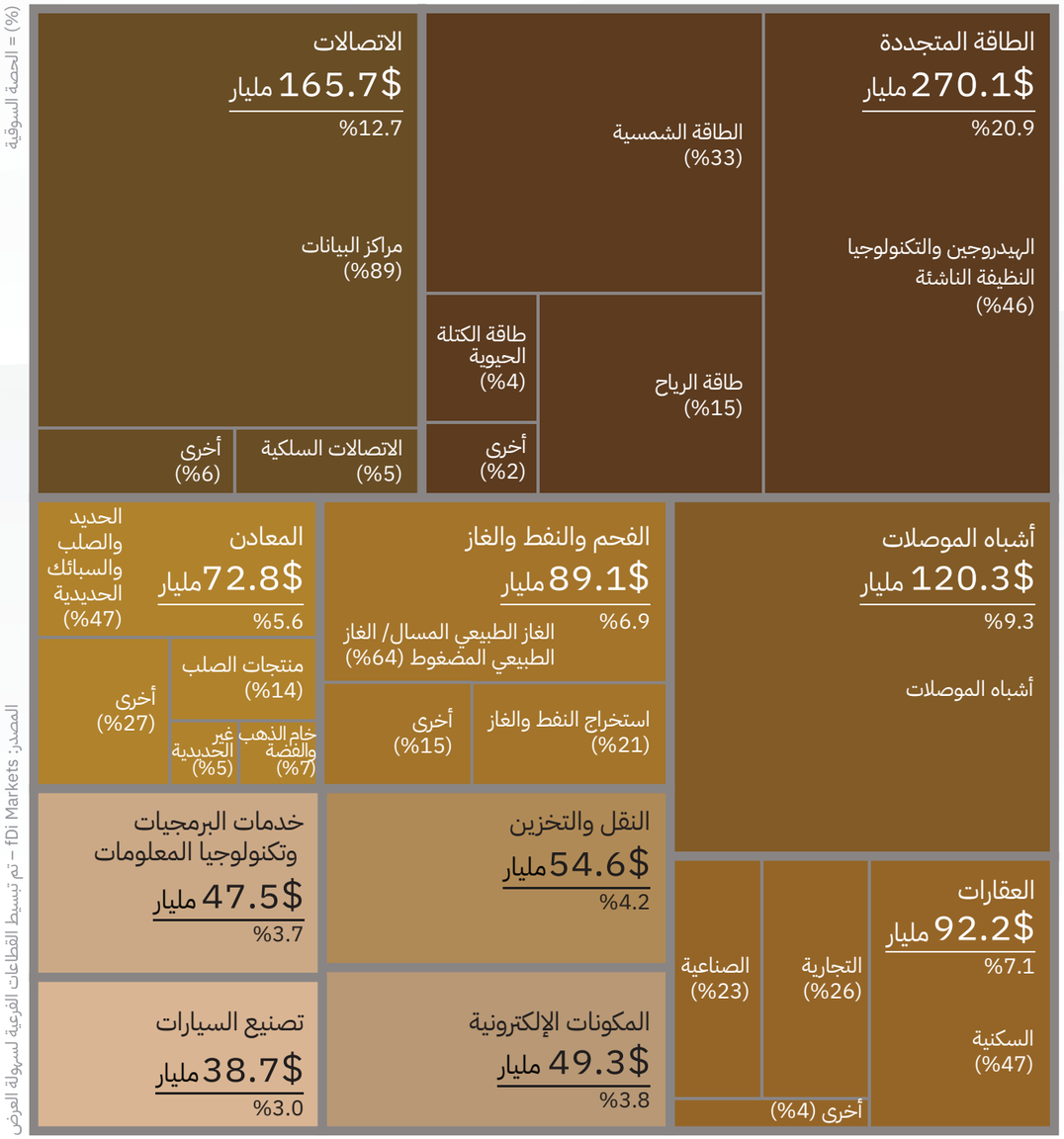

المصدر: مؤشر كرني لثقة الاستثمار الأجنبي المباشر 2025

دولة الإمارات تجتاز التحديات العالمية

على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع إطلاق المشاريع، سجّلت دولة الإمارات زيادة في إعلانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية بنسبة 2.8% في عام 2024، مقارنةً بمتوسط عالمي قدره 0.8%. ويعود هذا الأداء إلى جاذبية البنية التحتية المتطورة، والموقع الإقليمي الاستراتيجي، ونمو الناتج المحلي، مدعومًا بسياسات واستراتيجيات مبتكرة وطموحة.

دولة الإمارات من بين أفضل 10 دول على مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر

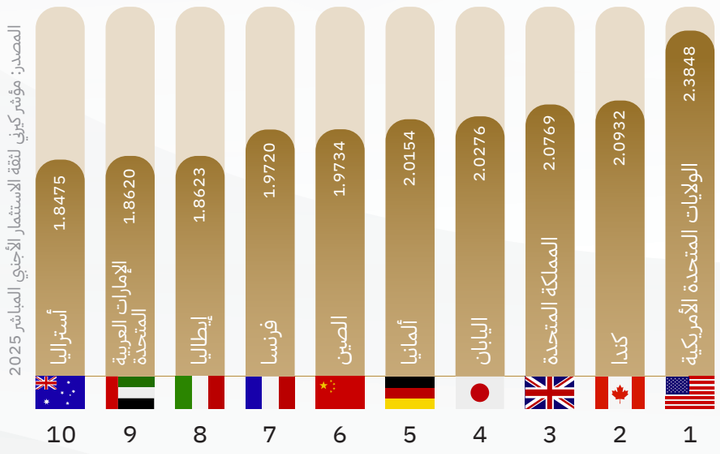

نمو الناتج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات يتجاوز المتوسط العالمي

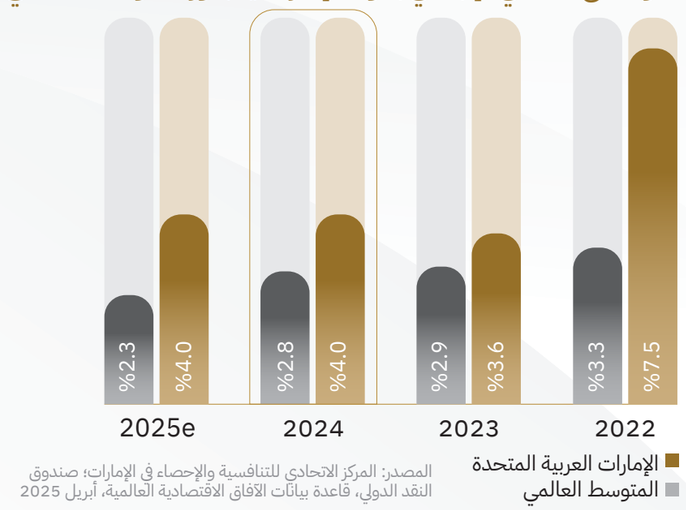

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في الإمارات؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية، أبريل 2025

نمو عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلنة

الإمارات العربية المتحدة
%2.8

العالم
%0.8

المصدر: بيانات fDi Markets مقارنة بين عامي 2023 و2024

تواصل دولة الإمارات أداءها لتكون نقطة جذب بارزة للاستثمارات

في عام مليء بالتحديات العالمية، أثبتت دولة الإمارات قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استقطبت في عام 2024 تدفقات بقيمة 45.6 مليار دولار أمريكي. وأسهم الإعلان عن 1,369 مشروعًا تأسيسيًا جديدًا في رفع مكانة الدولة لتحتل المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة.

هذا الأداء يؤكد مكانة الإمارات كنقطة جذب بارزة للاستثمار، ويعكس:

- ثبات ثقة المستثمرين العالميين في اقتصاد الدولة.
- استمرار قوة تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور الاستثمار الأجنبي كدعامة رئيسية للمشاريع التأسيسية.
- التزام الدولة بتنويع مزيجها الاستثماري.
- نمو التمويل الأجنبي، خاصة في مشاريع البنية التحتية وريادة الأعمال.
- مكانة الإمارات كقوة رائدة في تمويل رؤوس أموال المشاريع الناشئة.
- وجود خارطة طريق واضحة للمستقبل.

ثقة عالمية راسخة بدولة الإمارات العربية المتحدة

يواصل المستثمرون العالميون التعبير عن ثقتهم الراسخة في متانة اقتصاد دولة الإمارات وبيئتها الاستثمارية، بفضل السياسات والاستراتيجيات الطموحة التي تنتهجها الدولة.

دولة الإمارات تحتل مرتبة متقدمة في التنافسية العالمية

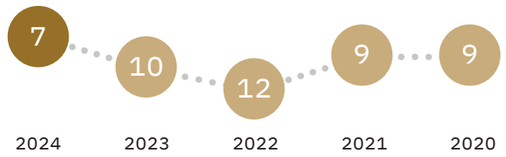

المصدر: كتاب التنافسية العالمي لعام 2024 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية

تستعد دولة الإمارات للمستقبل كوجهة جاذبة للمواهب

x4 حجم الزيادة في الأيدي العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي بين عامي 2021 و2023

المصدر: وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد بدولة الإمارات

السياسات المواتية والإصلاحات تدعم دولة الإمارات لتحسين أدائها في أبرز المقاييس العالمية

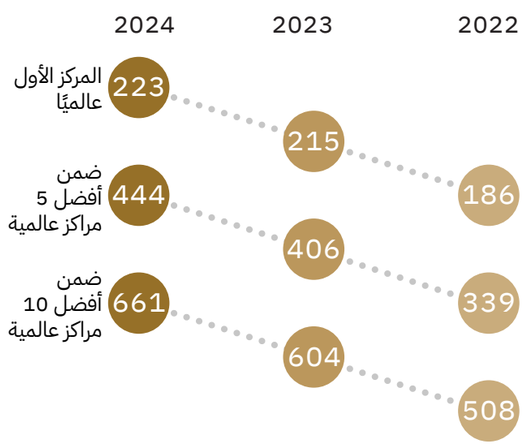

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة

استراتيجية الإمارات العربية المتحدة تضعها في صدارة تصنيف الأسواق الناشئة من حيث التفاؤل الاقتصادي

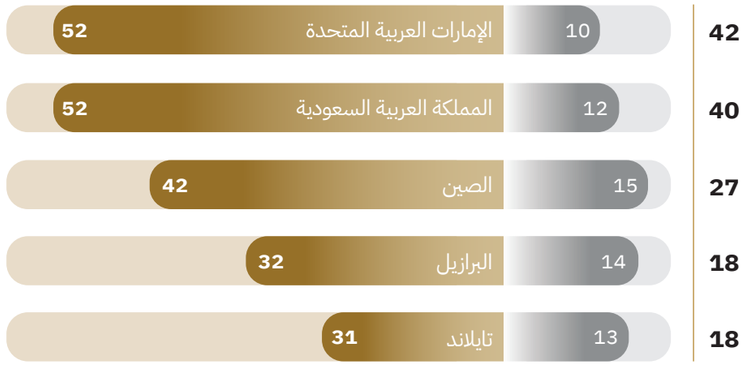

المصدر: مؤشر كيرني لثقة الاستثمار الأجنبي المباشر 2025

أداء مستقر للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيخ مكانتها كوجهة رائدة للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام 2024، استقطبت الدولة تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة بلغت 45.6 مليار دولار أمريكي، متجاوزةً بذلك التوجهات العالمية. ومن المتوقع أن يتسارع هذا النمو في ظل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031، والتي تهدف إلى مضاعفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية لتصل إلى 65 مليار دولار أمريكي، وزيادة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي إلى 8%، وزيادة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 600 مليار دولار أمريكي. وقد ساهمت الفوائض الخارجية القوية والإصلاحات الهيكلية والسياسات الداعمة للاستثمار في تعزيز جاذبية الدولة لرؤوس الأموال العالمية.

تلعب القطاعات الاستراتيجية دورًا كبيرًا في جذب استثمارات أجنبية مباشرة إلى الداخل

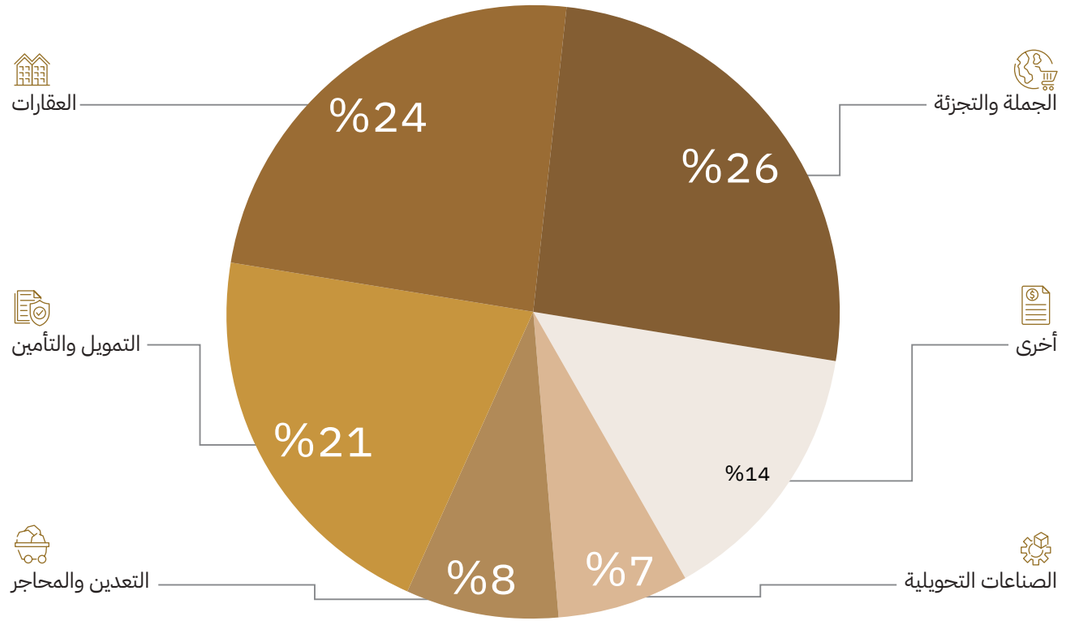

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة، حسابات معدي التقرير لعام 2023

معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (2015-2024)

%20.4
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

%10.5
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

زيادة مستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي

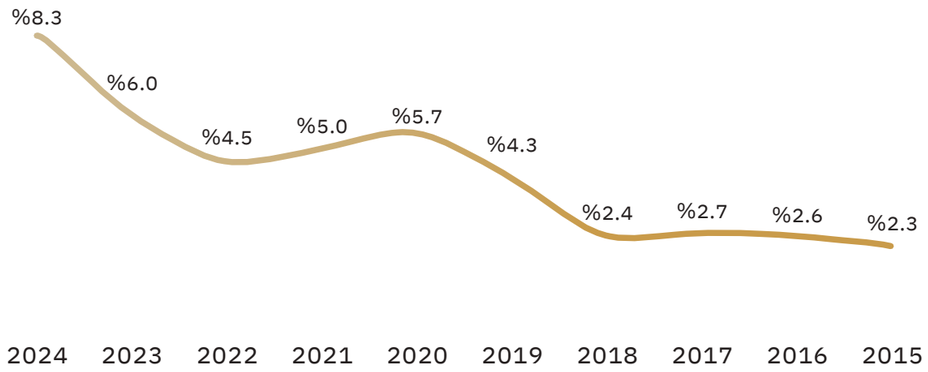

المصدر: بيانات الأونكتاد

المشاريع التأسيسية: حجر الأساس للاستثمار الأجنبي المباشر

استقطبت دولة الإمارات استثمارات أجنبية مباشرة في المشاريع التأسيسية بقيمة 14.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، لتحتل المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة من حيث عدد المشاريع الجديدة المُعلنة، والتي بلغت 1,369 مشروعًا. وتعكس قوة هذا الأداء مزيجًا من السياسات والاستراتيجيات الفعالة، والبنية التحتية المتقدمة، إضافة إلى شبكة الاتفاقيات الثنائية الواسعة. كما أسهم الإطار التنظيمي والتشريعي الشامل، المنسجم مع الأولويات الوطنية، في تعزيز جاذبية الدولة، وتوفير بيئة أعمال تنافسية تستقطب المزيد من المشاريع الجديدة عامًا بعد عام.

تُشكّل الدول العشر الأعلى 75% من رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع التأسيسية المعلنة

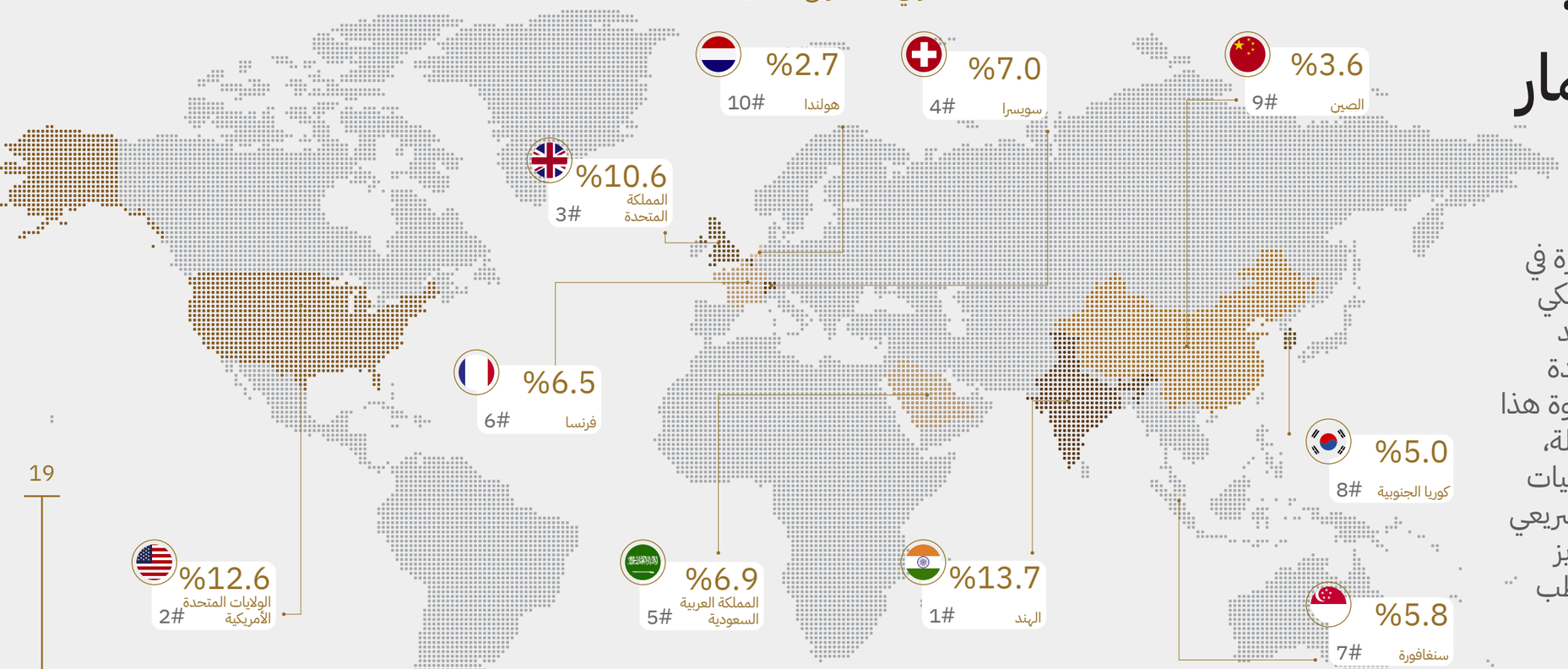

تُشكّل القطاعات العشرة الكبرى 74% من رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع التأسيسية المعلنة

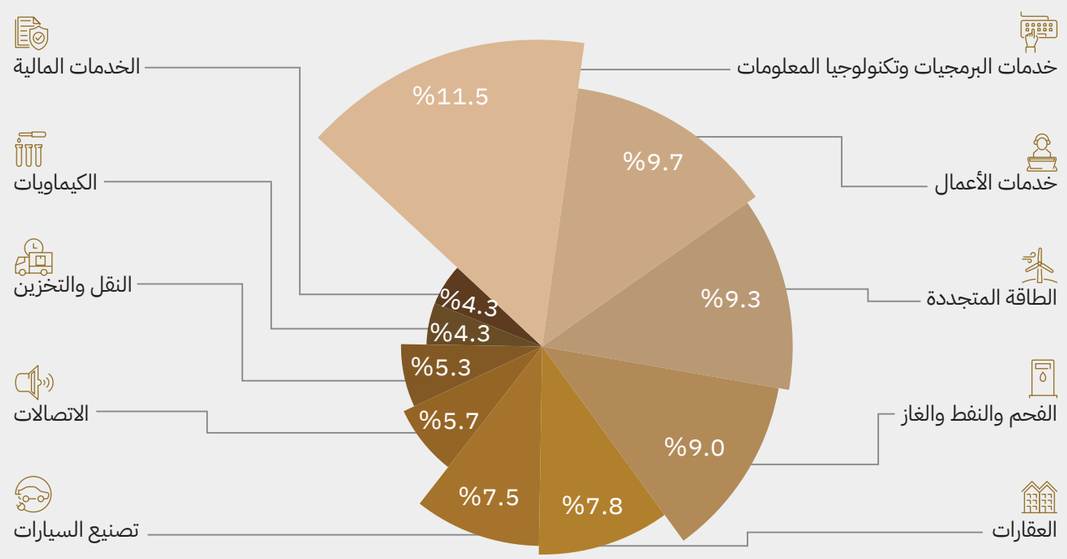

المصدر: fDi Markets؛ بيانات 2024

44 ألف +

وظيفة متوقعة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلنة في عام 2024

يزداد عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلنة في دولة الإمارات بشكل مستمر

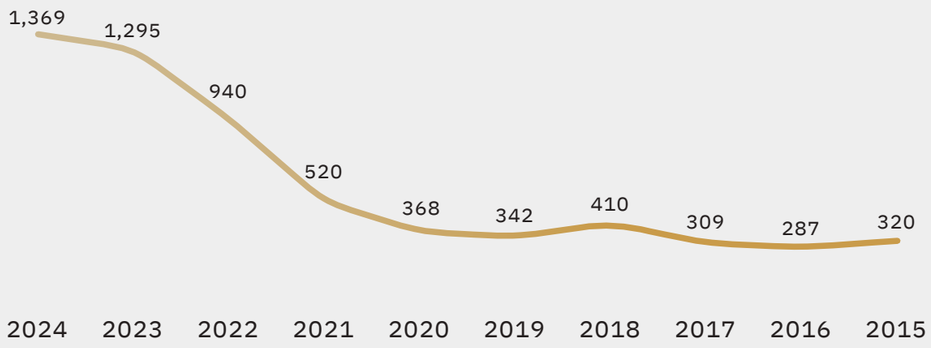

المصدر: fDi Markets؛ بيانات 2024

صفقات الاندماج والاستحواذ: مكوّن بارز للمزيج الاستثماري المتنوع

اتبعت دولة الإمارات نهجًا استراتيجيًا لتنويع مصادر الاستثمار. وقد ساهم النشاط المتزايد في صفقات الاندماج والاستحواذ، إلى جانب التمويل الأجنبي عبر مشاريع دولية وضخ رؤوس الأموال في الشركات الناشئة، في رسم ملامح المشهد الاستثماري لعام 2024. وتُبرز البيانات المتعلقة بهذه الصفقات مزيجًا متوازنًا من عمليات الاندماج المحلية والاستحواذ الخارجي، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا المالية، والخدمات اللوجستية، والتقنيات الصحية، والطاقة.

أنواع الاستثمارات المُعلنة الواردة إلى دولة الإمارات في عام 2024

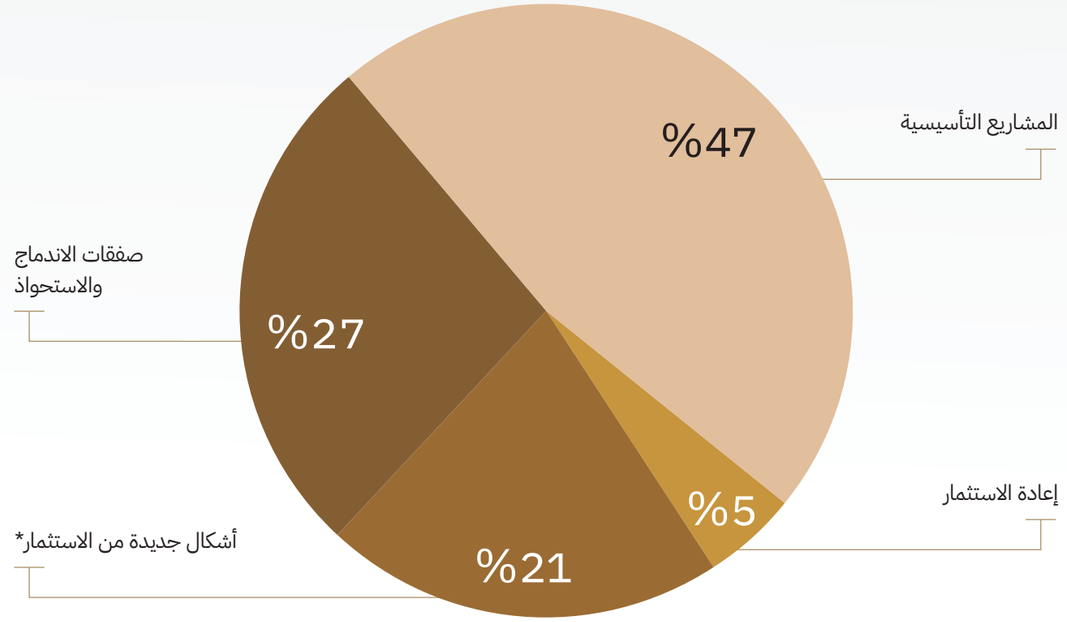

المصدر: fDi Markets
*تشير إلى الاستثمارات غير القائمة على الأسهم، والتي تُولّد رؤوس الأموال وفرص العمل من خلال مشاركة طويلة الأجل لكيان أجنبي متعدد الجنسيات، مثل عقود الإدارة وترخيص التكنولوجيا ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص دون مشاركة رأسمالية.

أبرز الصفقات العابرة للحدود عام 2024

#1
2.8 مليار دولار أمريكي

شركة بروكفيلد لإدارة الأصول

استحوذت شركة بروكفيلد لإدارة الأصول الكندية على شركة "نتورك إنترناشيونال" للدفع الإلكتروني التي تتخذ من دبي مقرًا لها، بهدف تعزيز حضورها في سوق المدفوعات في المنطقة. ويشمل التمويل مبلغًا قدره 150 مليون دولار أمريكي من بروكفيلد بيزنس بارتنرز إلى جانب استثمارات مشتركة من بنك أبوظبي الأول ومبادلة والقابضة (ADQ) وشركة هانا للاستثمار.

#2
1.5 مليار دولار أمريكي

مايكروسوفت

خصصت شركة مايكروسوفت، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، استثمارًا قدره 1.5 مليار دولار أمريكي في جي 42 ومقرها أبوظبي، وذلك عبر حصة استراتيجية في مشروع مشترك يركّز على أبحاث الذكاء الاصطناعي والتوسع الدولي. ومن بين مركزَي البحث والتطوير المقرر إنشاؤهما، سيركّز أحدهما على ربط الباحثين الجامعيين بالقطاع الصناعي لدفع تطوير الذكاء الاصطناعي المسؤول، بينما سيتولى الآخر بناء "نماذج اللغة الكبيرة".

#3
600 مليون دولار أمريكي

مجموعة ميركانتيل آند ماريتايم

أعلنت مجموعة ميركانتيل آند ماريتايم، التي تتخذ من سنغافورة مقرًا لها، عن عزمها توسيع حضورها في الفجيرة من خلال إضافة محطة لإنتاج الوقود الحيوي إلى مجمّع "مينا تيرمينالز" التابع لها. تبلغ قيمة المنشأة 600 مليون دولار أمريكي ، وتمتد على مساحة 92,900 متر مربع، ومن المقرر أن تبدأ عملياتها في عام 2026 حيث ستتمكن من إنتاج نحو 150 مليون لتر من وقود الطيران المستدام سنويًا.

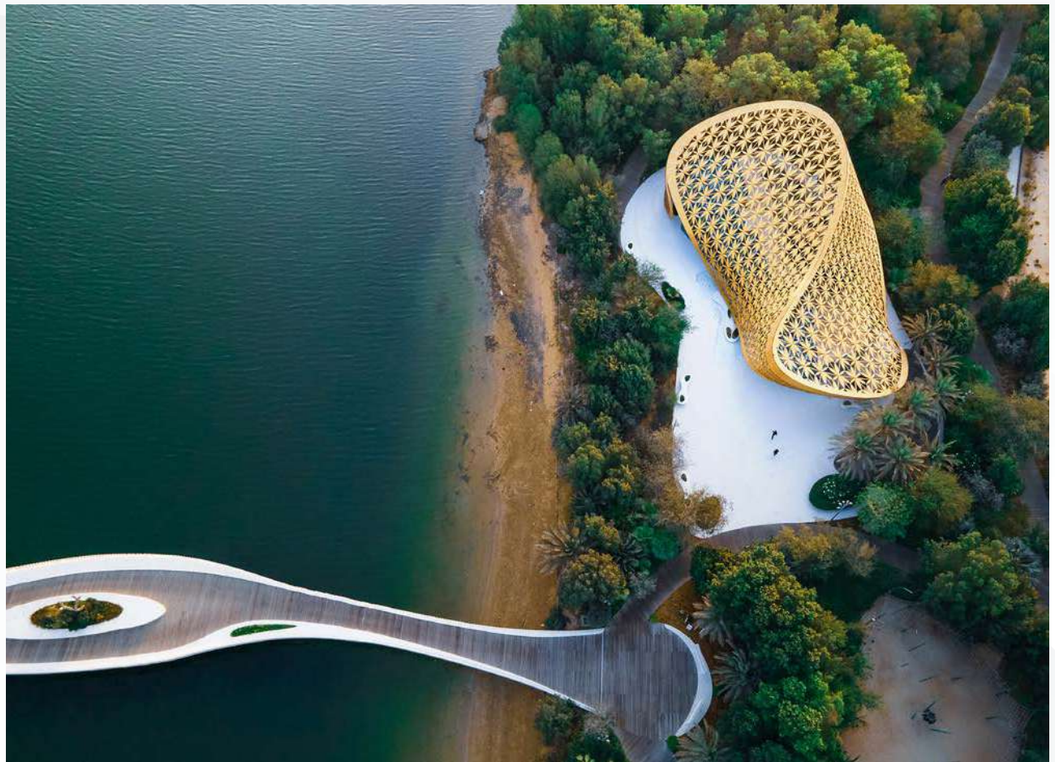

نمو التمويل الأجنبي عبر تمويل المشاريع

اعتمدت دولة الإمارات على آلية تمويل المشاريع الدولية لجمع رؤوس الأموال المخصصة لمشاريع البنية التحتية والصناعة الكبرى، وذلك بهدف تنفيذ المشاريع المعقدة التي تتطلب رؤوس الأموال الضخمة بكفاءة وسرعة أكبر. ومن الأمثلة على ذلك مشروع قطار حفيت الذي يربط دول مجلس التعاون الخليجي وتنفذه شركة الاتحاد للقطارات، وإعادة تمويل مشروع محطة براكة للطاقة النووية. ويُسهم هذا النموذج في جذب التمويل الأجنبي والخبرات التقنية، بما يدعم تطوير البنية التحتية الحيوية في الدولة.

التمويل من خلال تمويل المشاريع الدولية في دولة الإمارات (مليار دولار أمريكي)

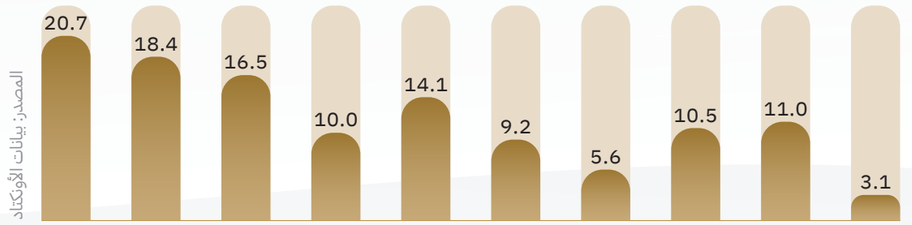

استقطبت القطاعات الاستراتيجية حصة كبيرة من تمويل المشاريع الدولية في دولة الإمارات (2015-2024)

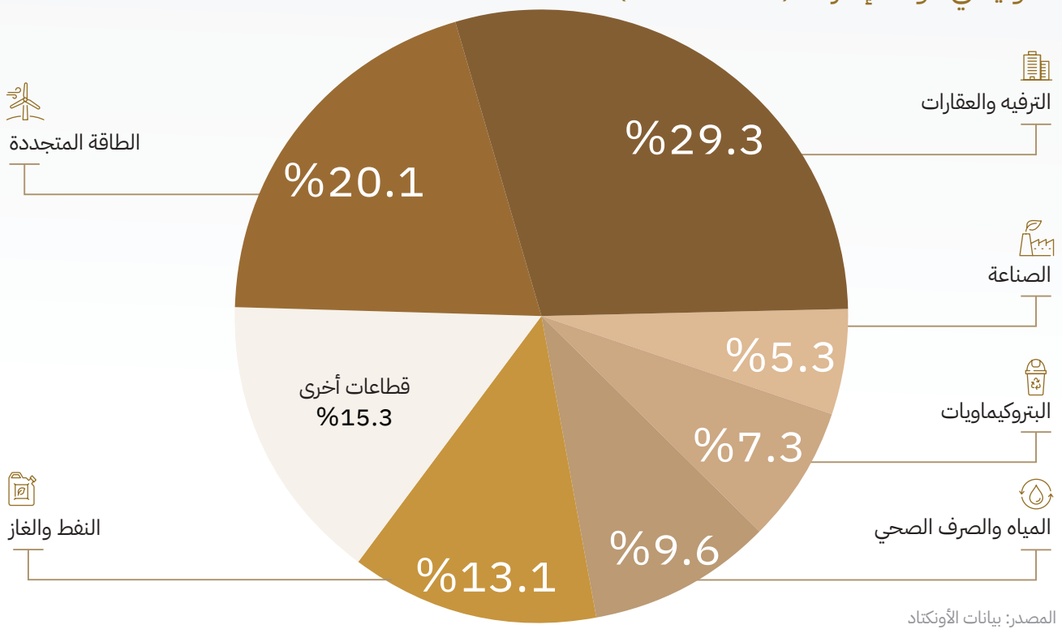

المصدر: بيانات الأونكتاد

قوة دافعة لرؤوس أموال الشركات الناشئة

رغم التحديات الاقتصادية العالمية، أظهر قطاع الشركات الناشئة في دولة الإمارات مرونة لافتة، مع تزايد اهتمام المستثمرين ونمو ملحوظ في إبرام الصفقات، خصوصًا في مجالات مثل التكنولوجيا المالية والويب 3. وقد نجحت الشركات الناشئة في الدولة بجمع نحو 1.1 مليار دولار عبر 207 صفقات خلال عام 2024، مقارنة بـ977 مليون دولار في 2023. وبذلك، حافظت الإمارات على مكانتها كمركز إقليمي رائد للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

1.1 مليار دولار أمريكي

إجمالي الاستثمارات في الشركات الناشئة في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2024

%47.8

من إجمالي رؤوس أموال الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تم جمعها من قبل شركات ناشئة إماراتية في عام 2024

المصدر: ومضة – الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مراجعة لعام 2024

تمويل الشركات الناشئة يفضّل قطاعات التكنولوجيا المتقدمة في عام 2024

	قيمة الاستثمارات	عدد الصفقات
التكنولوجيا المالية	265$ مليون	47
الويب 3	258$ مليون	20
تكنولوجيا العقارات	197$ مليون	13
التجارة الإلكترونية	139$ مليون	21
تكنولوجيا السفر	42$ مليون	5

المصدر: ومضة – الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مراجعة لعام 2024

خارطة طريق واضحة للمستقبل

وضعت دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031 والتي تهدف للحفاظ على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحديد الأهداف وتقديم الحوافز وتطوير شبكة أقوى من الشراكات العالمية بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات. وتهدف هذه المبادرات إلى ضمان استمرار دولة الإمارات كوجهة موثوقة للمستثمرين الدوليين.

تمتلك دولة الإمارات أهدافًا واضحة لأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحلول عام 2031 (بالدولار الأمريكي)

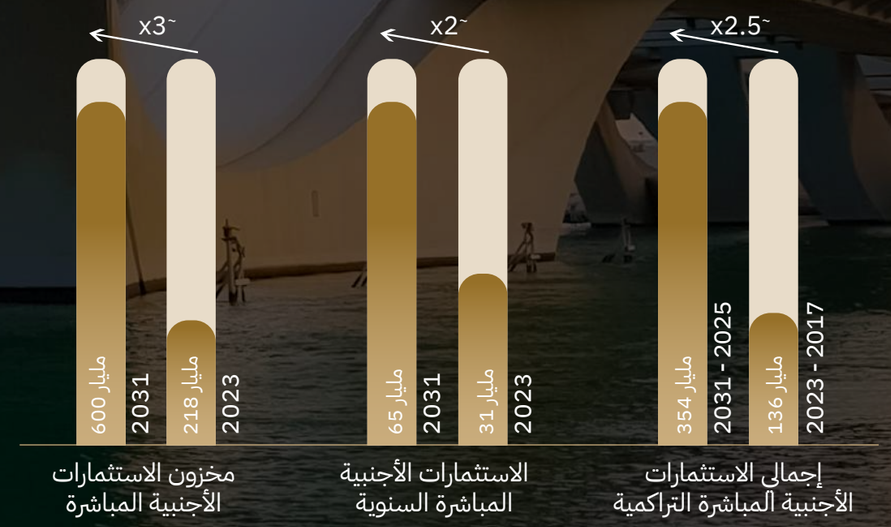

أهداف النمو الاقتصادي المدفوعة بالاستثمار

0.8 تريليون دولار أمريكي

مستهدف الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2031، ليتم تحقيقه مع...

1.2 تريليون دولار أمريكي

إجمالي الاستثمارات التراكمية بين عامي 2025 و2031

ضمن أول 10

مراكز عالمية من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحلول عام 2031 (تم تحقيقه في 2024)

السياسة والابتكار

على مدار العقد الماضي، قطعت دولة الإمارات خطوات ثابتة نحو تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على مصادر الطاقة الهيدروكربونية، من خلال تطوير قطاعات استراتيجية مثل السياحة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة. وقد استند هذا التحول إلى إصلاحات في السياسات والنظم الاقتصادية، شملت السماح بالملكية الأجنبية الكاملة، وإقرار ضريبة شركات تنافسية، وتبسيط إجراءات التراخيص، وتعزيز الإطار القانوني لحماية المستثمرين.

وفي وقت شددت فيه العديد من الأسواق من أنظمتها وقوانينها، حافظت دولة الإمارات على انفتاحها أمام الأفكار الجديدة، ما عزز من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2024.

مرتكزات النجاح: السياسة والابتكار في مواجهة التحديات

- تعزيز الأسس الاقتصادية والسياسات الداعمة للنمو
- بنية تحتية متطورة وربط لوجستي فعّال يعززان القدرة التنافسية
- شراكات عالمية ومبادرات بين القطاعين العام والخاص تحفز نمو الأعمال
- جودة حياة عالية تجذب أفضل المواهب والكفاءات العالمية

اقتصاد يتجاوز الهيدروكربونات

تمكنت دولة الإمارات من بناء قاعدة اقتصادية أوسع عبر توجيه السياسات والاستثمارات نحو صناعات جديدة. ففي عام 2024، شكلت قطاعات التجارة بالجملة والتجزئة (12.7%) والتصنيع (10.2%) والتمويل والتأمين (10.0%) معًا نحو 33% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2023 وحده، بلغ الناتج الصناعي رقمًا قياسيًا قدره 53.7 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل بالفعل ثلثي الهدف الاتحادي المحدد ضمن مبادرة "مشروع 300 مليار".

نمو الناتج المحلي الإجمالي

4%

نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع نمو قدره 5% في الناتج المحلي غير النفطي

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة

نمو إجمالي التجارة

1.4 تريليون دولار أمريكي

حجم إجمالي التجارة الخارجية في عام 2024

المصدر: منظمة التجارة العالمية

8.4%

النمو في عام 2024 مقارنةً بعام 2023

يواصل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموه ليصل إلى 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي

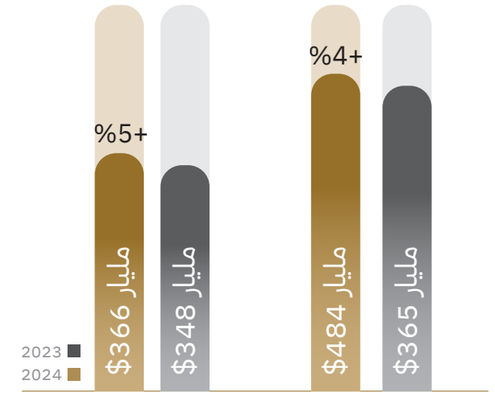

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة

تشجيع ريادة الأعمال

توفر دولة الإمارات موافقات شبه فورية للترخيص، وتتيح ملكية الشركات بنسبة 100% إلى جانب نظام ضريبي منافس ومنظومة قانونية تعزز الثقة وتشمل حماية الملاءة المالية للشركات، بالإضافة إلى شبكة تضم أكثر من 45 منطقة حرة ومنطقة اقتصادية خاصة، مما يمهد الطريق نحو نجاح الأعمال في الدولة. وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع ملحوظ في تسجيل الشركات الناشئة وتوسيع قاعدة مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

منظومة قانونية مواتية للمستثمرين

1#
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و#39 عالميًا في فعالية المنظومة القانونية

المصدر: مشروع العدالة العالمية 2024

3#
عالميًا في القوانين المخصصة للمستثمرين

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمية للتنافسية العالمية 2024

7#
عالميًا في ترتيب التنافسية

المصدر: ترتيب التنافسية العالمي لعام 2024 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية

نسب ضريبية منافسة

%9
نسبة ثابتة لضريبة الشركات على صافي الأرباح التي تتجاوز 102 ألف دولار أمريكي بدولة الإمارات

%23.5
المعدل العالمي لضريبة الشركات

+45
منطقة حرة متعددة التخصصات تتيح الملكية الكاملة للشركات

أبرز المناطق الصناعية والحرة في دولة الإمارات

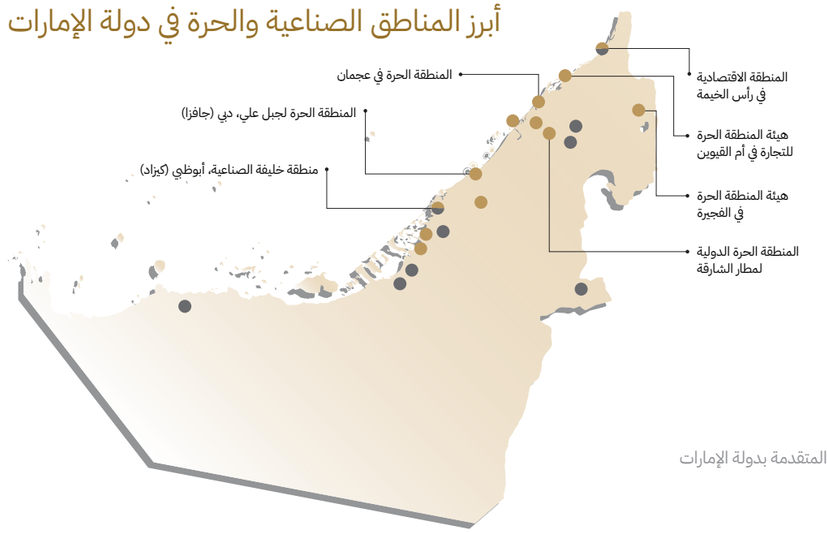

المصدر: وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بدولة الإمارات

التركيز الاستراتيجي على البحث والتطوير

تركز دولة الإمارات على القطاعات الاستراتيجية للاستثمار في البحث والتطوير، بما في ذلك الصحة وعلوم الحياة والمدن الذكية والتكنولوجيا البيئية. وبفضل بيئة من السياسات المحفزة، أبرمت عدة مؤسسات تعليمية بارزة في الإمارات اتفاقيات تعاون مع جامعات بحثية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. ويُعد الإنفاق الإماراتي على البحث والتطوير الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويستمر في الارتفاع بثبات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

تتصدر دولة الإمارات زيادة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2014-2021، بالنقاط المئوية)

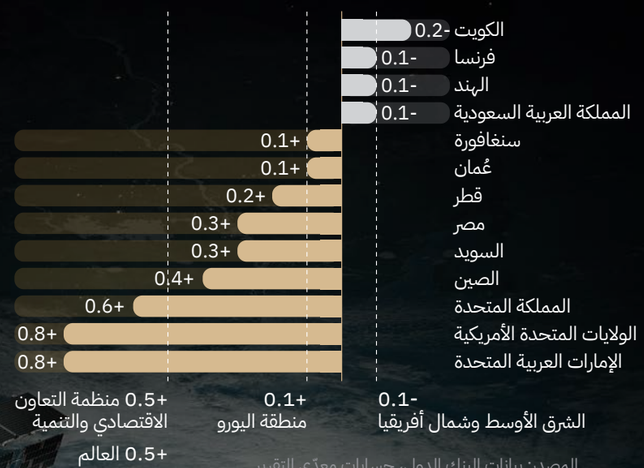

المصدر: بيانات البنك الدولي، حسابات معدّي التقرير

من المتوقع أن يستمر نمو الاستثمار في البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

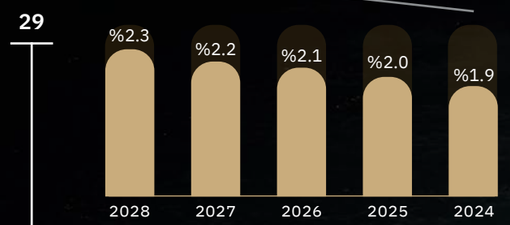

المصدر: تقرير الإنفاق على البحث والتطوير في دولة الإمارات، ReportLinker، تم الاطلاع عليه في 2 مايو 2025

%6.7
معدل النمو السنوي المركب للإنفاق على البحث والتطوير خلال السنوات الخمس حتى عام 2023

%1.8
حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات عام 2023، وهو أكثر من ضعف نسبة 0.68% في عام 2014

المصدر: تقرير الإنفاق على البحث والتطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة، ReportLinker، تم الاطلاع عليه في 2 مايو 2025

البنية التحتية والربط العالمي

تُعد البنية التحتية المتطورة حجر الزاوية في جاذبية دولة الإمارات للاستثمار الأجنبي. فموقعها الجغرافي الاستراتيجي يتيح الوصول إلى ثلثي سكان العالم في أقل من ثماني ساعات طيران، ما يمنحها ميزة تنافسية فريدة. ويعزز ذلك شبكة لوجستية متقدمة، وموانئ ومطارات عالمية المستوى، واتصال رقمي يكاد يكون شاملاً، ما يوفّر بيئة مثالية لنمو الأعمال وتوسعها إقليميًا وعالميًا.

#7
عالميًا في أداء الخدمات اللوجستية
في عام 2023، تقدم الترتيب بواقع 7 مراكز مقارنة بالترتيب السابق

المصدر: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي 2023

10
مطارات
تربط 281 وجهة حول العالم

12
ميناء للنقل التجاري
تربط الدولة بـ 150 ميناء عالمي

27
ميناءً ومحطة بحرية
تملكها وتشغلها مجموعة موانئ أبوظبي

1,200 كيلومتر
طول شبكة السكك الحديدية
تهدف إلى ربط خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي بحلول العام 2026

78
محطة بحرية وبرية
تشغّلها موانئ دبي العالمية، ومقرها الإمارات، في أكثر من 40 دولة

+4,500
رحلة جوية أسبوعية تشغلها خطوط الطيران الإماراتية

%66
من العالم يمكن الوصول إليه خلال 8 ساعات

شراكات عالمية

تُعتبر الشراكات العالمية الاستباقية أحد أهم محركات جذب الاستثمار إلى دولة الإمارات. تشمل تلك الشراكات العلاقات مع الحكومات الأخرى، والعلاقة بين الحكومة والشركات، والبرامج المتخصصة والشراكات الدولية التي تساهم في بناء أُطر استثمارية أكثر فعالية للوصول إلى أسواق جديدة.

مراكز الابتكار المشتركة بين القطاعين العام والخاص

تعمل المبادرات مثل منصة هب 71 ومسرعات دبي للمستقبل على ربط
الشركات الناشئة بالجهات الحكومية لتجربة التقنيات الناشئة وتسريع عملية تحويلها إلى منتجات وخدمات على النطاق التجاري.

مشاريع البنية التحتية

يتم تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل شبكات السكك
الحديدية والطاقة والخدمات اللوجستية، بشكل متزايد من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

21
اتفاقية للشراكة الاقتصادية الشاملة
تتيح تخفيضات في التعريفات الجمركية وتحسين الوصول إلى الأسواق

120
اتفاقية استثمار ثنائي
تحمي الاستثمارات من المخاطر وتتيح حرية نقل الأرباح

142
اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي
تلغي الازدواج الضريبي أو الضرائب الإضافية وأي رسوم غير مباشرة

اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي وقعتها دولة الإمارات تمثل دفعة قوية للنشاط التجاري

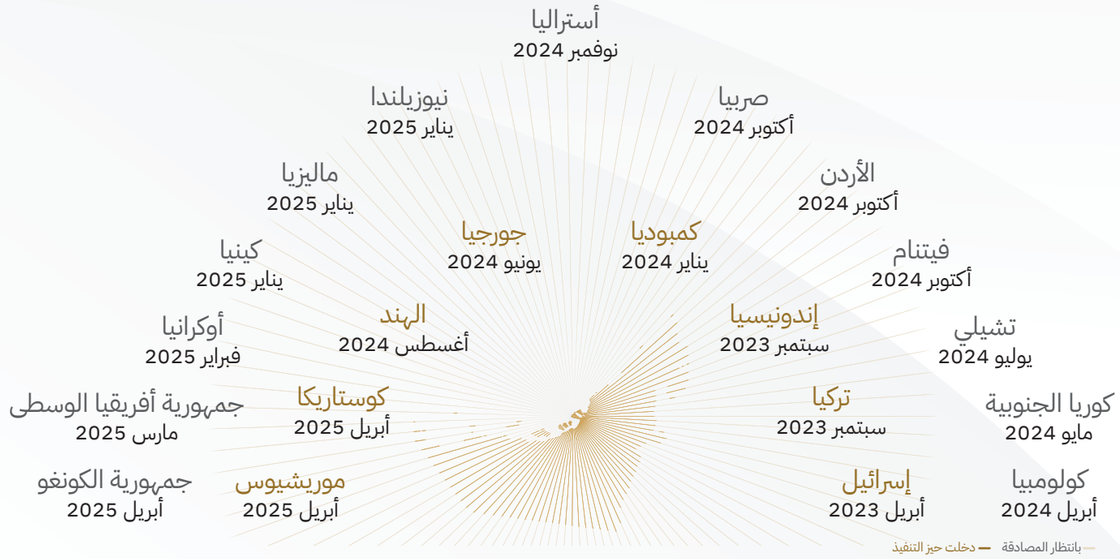

المواهب وجودة الحياة

تستمد دولة الإمارات جانبًا كبيرًا من جاذبيتها للمستثمرين العالميين من حيوية مجتمعها وديناميكيته. فهي تحتضن أصحاب المهارات والكفاءات من مختلف أنحاء العالم، وتوفر بيئة تشجع على الابتكار المحلي وتنمية المواهب. كما تستثمر الدولة بشكل مستمر في التعليم والرعاية الصحية، وتوفر فرصًا واسعة للنمو الشخصي والرفاهية. هذه الركائز مجتمعة تجعل من الإمارات وجهة مثالية للعيش والعمل وتحقيق التطور المهني والإنساني.

استقطاب الكفاءات والحفاظ عليها

3#
عالميًا في هجرة الموهوبين في الذكاء الاصطناعي

المصدر: مؤشر ستانفورد للذكاء الاصطناعي 2024

2#
عالميًا في توفر المواهب الرقمية والتقنية

المصدر: مستقبل النمو 2024، المنتدى الاقتصادي العالمي

حسّنت الإمارات العربية المتحدة مكانتها في التصنيف العالمي للمواهب

المصدر: تصنيف المواهب العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية 2024

الرعاية الصحية والتعليم

7#
عالميًا في البنية التحتية الصحية

المصدر: الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2024، المعهد الدولي للتنمية الإدارية

6#
عالميًا في جودة التعليم الثانوي

المصدر: تقرير السفر والسياحة 2024، المنتدى الاقتصادي العالمي

تصنيف قابلية الحياة

14#
عالميًا من حيث جودة الحياة بشكل عام

المصدر: تصنيف المواهب العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية 2024

7#
عالميًا في المساواة بين الجنسين

المصدر: الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2024، المعهد الدولي للتنمية الإدارية

السياحة والضيافة قطاعان مزدهران

104 مليون
ليلة فندقية تم حجزها في عام 2024، بزيادة قدرها 7.6% مقارنةً بعام 2023

المصدر: وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات

عدد زوار الفنادق (مليون)

%78
معدل إشغال الفنادق عام 2024، بزيادة قدرها 3.9% مقارنة بالعام 2023

حوافز النمو

بالاستناد إلى قاعدة قوية من الحوافز القائمة، تم إطلاق موجة جديدة من المبادرات في عام 2024 على المستويين الاتحادي والمحلي مما عزز من تنافسية دولة الإمارات بشكل أكبر.

6.8 مليار دولار أمريكي
الحوافز المقدمة من برنامج دبي لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدى 10 سنوات

ترشيد تكاليف الأعمال

رصيد ضريبي للبحث والتطوير

تم الإعلان في 2024 عن رصيد ضريبي قابل للاسترداد بنسبة 30% إلى 50%، وسيتم تنفيذه قريبًا.

ترشيد ضريبة القيمة المضافة

قلّلت المبادرات الجديدة في عام 2024 من متطلبات ضريبة القيمة المضافة بشكل كبير من خلال منح حالة الإعفاء الضريبي الكامل لمزيد من الواردات والصادرات؛ وإعفاء بعض المعاملات المالية والسماح باسترداد ضريبة القيمة المضافة على التأمين الصحي للموظفين؛ وتقليل الحالات التي لا يمكن استرداد ضريبة القيمة المضافة فيها.

الإعفاء من رسوم رأس المال البشري

تقوم وزارة الموارد البشرية والتوطين بتخفيض الرسوم المفروضة على المصانع التي تحقق نسبة تتجاوز 60% من برنامج المحتوى الوطني.

تعرفة مخفضة للكهرباء في الإمارات الشمالية

توفر شركة الاتحاد للمياه والكهرباء شرائح مخفضة لإمدادات الكهرباء للمصانع في الإمارات الشمالية التي تحقق مستهدفات في مجالي التوظيف والكفاءة التشغيلية.

تحسين سهولة ممارسة الأعمال

جهة تنظيمية واحدة للمنتجات الطبية

أصبحت مؤسسة الإمارات للدواء الجهة التنظيمية الاتحادية الوحيدة لتسريع تراخيص تسويق المنتجات الطبية المبتكرة.

ملكية كاملة للأعمال الرقمية

تقدم واحة رأس الخيمة للأصول الرقمية (RAK DAO) الآن الملكية الكاملة بنسبة 100% للأجانب بالإضافة إلى مسرعات الأعمال ولوائح مصممة خصيصًا للويب 3.

ترخيص رقمي شامل

أصبحت سلطة أبوظبي للتسجيل الآن السجل الرقمي الشامل لجميع نقاط إصدار التراخيص في أبوظبي.

محركات النمو في دولة الإمارات

عززت دولة الإمارات استراتيجيتها للتنويع على مدار العقد الماضي من خلال الجهود الدقيقة والمدروسة للتخصص وتوجيه السياسات والدعم المالي نحو الصناعات ذات التأثير المرتفع، بما يتفق مع اتجاهات الطلب العالمية وأجندة دولة الإمارات للوصول إلى الحياد المناخي. ومن تلك القطاعات الحيوية التصنيع والخدمات المالية واللوجستيات والطاقة المتجددة، مع اعتبار البنية التحتية الرقمية عاملًا ميسرًا لتلك القطاعات.

القطاعات ذات الأولوية تقود النمو

التصنيع

يتميز القطاع بالتنوّع، حيث يشمل عدة صناعات ويجذب استثمارات كبيرة. حيث تدعم الحكومة نمو القطاع بفعالية، متزامنة مع التوجه نحو التقنيات المتقدمة والممارسات المستدامة، وسلاسل التوريد المحلية.

الخدمات المالية

شهدت البنية التحتية المالية تحولاً رقمياً، مدعومةً بمبادرات استراتيجية وإصلاحات تنظيمية. حيث انتقلت الخدمات إلى الحوسبة السحابية. كما يدعم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقنيات المالية المبتكرة.

النقل واللوجستيات

يُعد هذا القطاع محركًا رئيسيًا للنمو، مدفوعًا بالموقع الاستراتيجي والبنية التحتية القوية. ويتم تبني الأتمتة والروبوتات وتحليل البيانات بشكل نشط، بينما يُسهم تطوير مراكز النقل متعددة الوسائط في تعزيز الكفاءة.

المرافق والطاقة المتجددة

يتميز القطاع ببنية تحتية قوية لأنظمة الطاقة والمياه والصرف الصحي، مع اعتماد مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية. وتُسهم تقنيات الشبكات الذكية وبرامج كفاءة الطاقة في تحسين استهلاك الطاقة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يُعدّ هذا القطاع محركًا رئيسيًا للتنويع الاقتصادي. وتبرز الدولة كمركز للابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والتحول الرقمي، من خلال شراكات مع شركات التكنولوجيا العملاقة ومؤسسات البحث.

البنية التحتية

يُعتبر هذا القطاع، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية، ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد الإماراتي وتعزيز تنافسيته العالمية. ويُعزز نموه القوي الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات النقل والطاقة وغيرها من المشاريع.

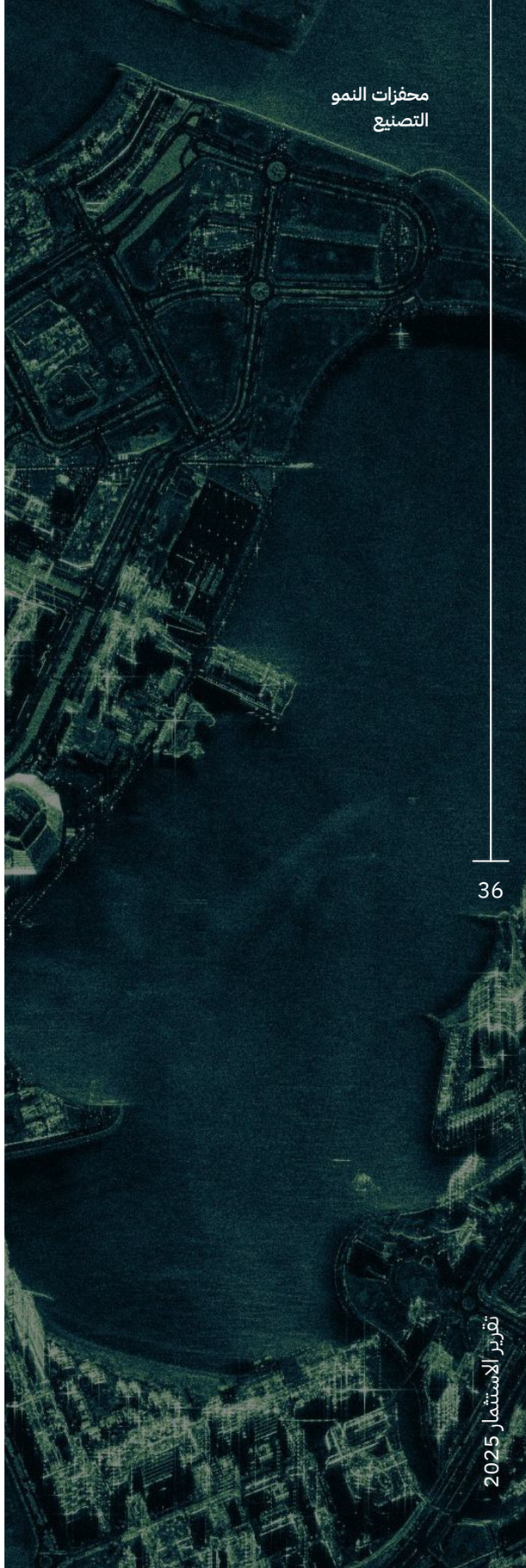

خطوط الإنتاج المتقدمة في قلب المنطقة

يُعد قطاع التصنيع ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويحظى بدعم السياسات المواتية والاتجاهات الإقليمية في إعادة التصنيع إلى الداخل ونقل الصناعات إلى الدول القريبة. وقد عززت استراتيجية الإمارات الصناعية "مشروع 300 مليار" الاستثمارات في هذا القطاع من خلال توفير مناطق حرة مُصممة خصيصاً لهذا الغرض، مثل منطقة خليفة الاقتصادية في أبوظبي (كيزاد) ومدينة دبي الصناعية، وحوافزَ للتصنيع الأخضر والصناعات المتقدمة وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

ثاني
أكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

7%
حصة القطاع من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ICEYE

لمحة عامة

في ديسمبر 2024، أبرمت سبيس 42 التي تتخذ من أبوظبي مقرًا لها وICEYE الفنلندية مشروعًا مشتركًا لبناء أقمار صناعية بتقنية الرادار ذي الفتحة التركيبية في منشأة سبيس 42 الجديدة للتجميع والتكامل والاختبار. ومن خلال تجميع الأقمار الصناعية محليًا، تعزز هذه الشراكة برنامج الإمارات لمراقبة الأرض وجهودها في بناء مهارات محلية في تقنيات الاستشعار عن بُعد. كما تلبي الطلب المتزايد بسرعة على صور الرادار عالية الدقة في جميع الأحوال الجوية لمجموعة واسعة من القطاعات.

الأثر الاقتصادي

يساهم تصنيع الأقمار الصناعية في أبوظبي في إبقاء جميع مراحل المشروع، من التصميم والتجميع إلى الاختبار ومراقبة المهام، ضمن موقع واحد. ويعمل المهندسون الإماراتيون جنبًا إلى جنب مع فريق ICEYE مما يضمن بقاء الخبرات داخل الدولة ويتيح لدولة الإمارات التحكم بكامل قدراتها للمراقبة الأرضية. كما يؤدي الاعتماد على المكونات والخدمات من الشركات المحلية إلى زيادة فرص الأعمال وتعزيز التنويع الاقتصادي.

توفير فرص العمل: ما يصل إلى 2,500 فرصة توظيف مباشرة.

"يُتوقع من الشراكة أن تعزز الكفاءة في نشر وإدارة وتشغيل مجموعات أقمار الرادار ذي الفتحة التركيبية، حيث تتعاون شركتا سبيس 42 وICEYE بشكل منسق لتلبية احتياجات السوق، ونحن متحمسون لتوسيع حضور ICEYE محليًا ونتطلع إلى تسريع برنامج الفضاء الإماراتي وتعزيز القدرات المحلية في مجال الفضاء وتقنيات الرادر من خلال الاستفادة القصوى من خبرات الشركتين لخدمة شعب دولة الإمارات."

رافال مودرزفسكي
الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة ICEYE

قطاع حيوي ومتقدم يواصل توسعه

يشكّل قطاع الخدمات المالية والتأمين ثالث أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دولة الإمارات، ويُعد من أكثر القطاعات نضجًا وحيوية. في عام 2024، منح مصرف الإمارات المركزي تراخيص جديدة لمنشآت القيم المخزنة بزيادة قدرها 86%، وتراخيص لمقدمي خدمات الدفع بزيادة 92%، مما يعكس النمو المتسارع في قطاع التكنولوجيا المالية. كما أطلق المصرف إطار عمل جديد للتمويل المفتوح خلال نفس العام. واستقطب القطاع استثمارات بقيمة 555.7 مليون دولار من خلال 154 مشروعًا تأسيسيًا مُعلنًا في 2024. وتوفر المناطق الحرة مثل مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي أُطُرًا تنظيمية عالمية المستوى تحظى بتقدير واسع.

ثالث
اكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

21%
حصة القطاع من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

لمحة عامة

قدمت شركة Revolut طلبًا للحصول على رخصة الأموال الإلكترونية في دولة الإمارات كخطوة أولى لتوسيع خدمات الحوالات المصرفية والخدمات المصرفية الرقمية في المنطقة. وتتوقع الشركة طلبًا قويًا من المستهلكين والشركات والتجار، مع وجود قائمة انتظار تضم عشرات الآلاف في المنطقة. وقد نمت هذه الشركة الناشئة التي تتخذ من لندن مقرًا لها لتخدم أكثر من 55 مليون عميل حول العالم خلال 10 سنوات فقط، كما اختارت الاستثمار في الإمارات من خلال إنشاء مركز في دبي للاستفادة من قاعدة المواهب القوية في الخليج في مجالات هندسة المنتجات، والتكنولوجيا، والمالية. تبلغ قيمة Revolut الحالية 45 مليار دولار أمريكي، وقد تلقت استثمارات من مستثمرين استراتيجيين في المنطقة مثل مبادلة.

الأثر الاقتصادي

يعزز المشروع نظام التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات ويدعم هدفها في أن تكون مركزًا ماليًا عالميًا. كما سيساهم التوسع في دفع عجلة الابتكار في مجالي المدفوعات الرقمية وإدارة الثروات.

توفير فرص العمل: أعلنت الشركة عن وظائف في مجالات الامتثال، والهندسة، والعملات الرقمية، وإدارة المنتجات.

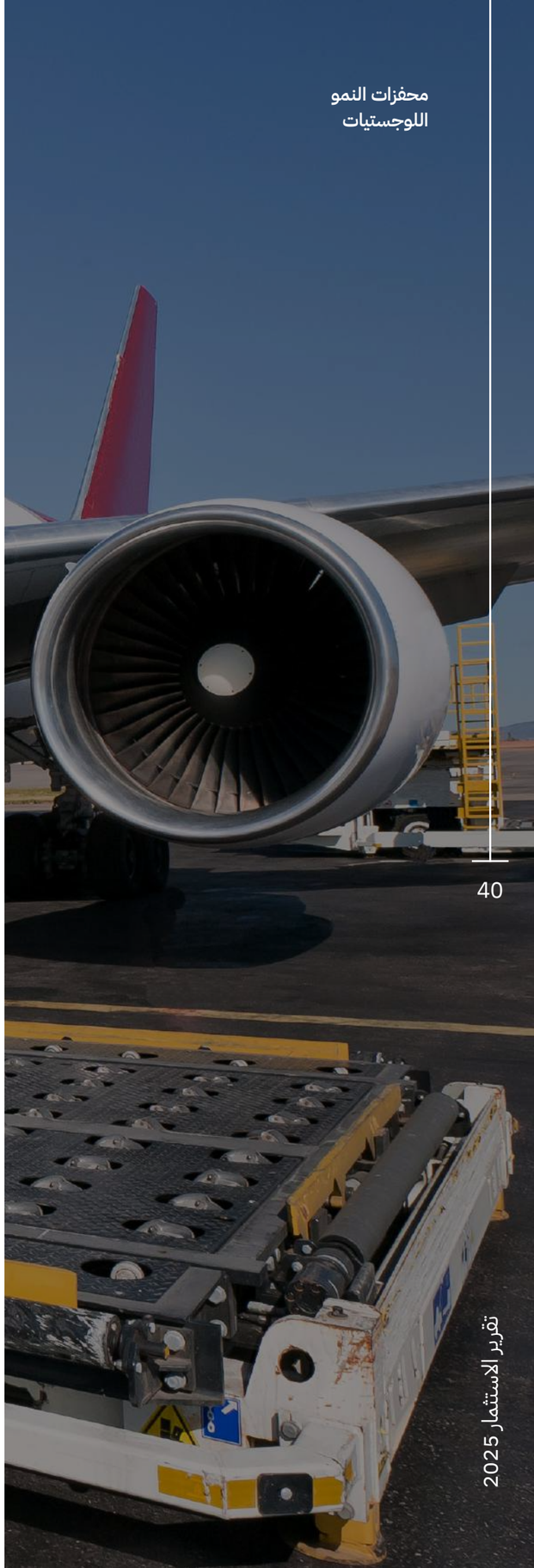

ربط متكامل وانسيابي عبر وسائل النقل المتعددة

حقق سوق اللوجستيات في دولة الإمارات إيرادات بلغت 169.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 241.6 مليار دولار بحلول عام 2030 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.1%، حيث يمثل السوق الإماراتي 4.3% من السوق اللوجستي العالمي. ويواصل هذا القطاع جذب ودعم الرواد من مزودي خدمات اللوجستيات من الطرف الثالث والطرف الرابع، كما استقطب القطاع استثمارات أجنبية مباشرة تأسيسية بقيمة 752.8 مليون دولار أمريكي في 2024 من خلال 66 مشروعًا مُعلنًا. وأسهمت توسعات كبيرة مثل محطة CMA CGM في ميناء خليفة والمرحلة الثانية من مشروع قطار الاتحاد في تحسين الربط العابر للحدود.

#5
عالميًا في جودة الطرق (الأولى عربيًا)

المصدر: مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لتطوير السفر والسياحة 2024

%4.3
حصة القطاع من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: تقرير Horizon عن حجم وتوقعات سوق اللوجستيات في الإمارات 2024-2030

FedEx

لمحة عامة

خصصت شركة فيديكس أكثر من 350 مليون دولار أمريكي للاستثمار في مشروع طويل الأمد لبناء مركز فرز وتوزيع آلي بمساحة 57,000 متر مربع في دبي وورلد سنترال – مطار آل مكتوم الدولي، مصمم لخدمة 45% من سكان العالم في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وأفريقيا. تضم المنشأة أنظمة فرز مدعومة بالذكاء الاصطناعي مرافق تخزين مبردة ومعدات الدعم الأرضي الكهربائية، جميعها تهدف إلى تحسين الكفاءة والدقة.

الأثر الاقتصادي

ساهمت فيديكس بشكل مباشر بنسبة 0.1% من صافي الناتج الاقتصادي لقطاع النقل والتخزين والاتصالات في منطقة منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وأفريقيا لعام 2024. وأسهم هذا الاستثمار بضخ رأس المال في تطوير عمليات مناولة الشحن والبنية التحتية والتقنية في مركزها في دبي وورلد سنترال، مما يعزز أجندة دولة الإمارات لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط.

توفير فرص العمل: سيضيف المرفق عدة وظائف في مجالات العمليات والصيانة وإدارة اللوجستيات.

"مركزنا الجديد في الإمارات يمثل خطوة استراتيجية تتجاوز مجرد توسيع شبكتنا، إذ يعزز الربط الإقليمي ويلعب دورًا محوريًا في تسهيل التجارة والأعمال على المستوى العالمي. كما يعكس هذا المركز التزام الشركة بدعم نمو الاقتصاد الإماراتي، متوافقًا مع الأجندة الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية التي تهدف إلى تعزيز حجم التجارة الخارجية للدولة."

كامي فيسواناثان
رئيس فيديكس لمنطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وأفريقيا

تمهيد الطريق نحو الحياد المناخي بحلول العام 2050

تُعتبر الطاقة المتجددة محورًا رئيسيًا في نظام النمو والاستثمار في دولة الإمارات. تهدف استراتيجية الطاقة 2050 إلى مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات وزيادة الطاقة النظيفة من 14.2 جيجاوات إلى 19.8 جيجاوات بحلول عام 2030 بدعم استثماري يصل إلى 55 مليار دولار أمريكي، مع السعي لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. وتضم الإمارات بعضًا من أكبر محطات الطاقة الشمسية وحقول طاقة الرياح في العالم، بالإضافة إلى أول مشروع صناعي على مستوى المنطقة لاحتجاز الكربون. شهد القطاع استثمارات أجنبية مباشرة تأسيسية بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024 من خلال أربعة مشاريع معلنة.

+12 مليار دولار أمريكي

تم استثمارها في مشاريع الطاقة النظيفة المكتملة في الإمارات بحلول عام 2024

%28

حصة الطاقة المتجددة مقابل مختلف أنواع الطاقة في الإمارات لعام 2023

المصدر: وزارة الطاقة والبنية التحتية الإماراتية

Schneider Electric

لمحة عامة

في أواخر عام 2024، افتتحت شركة شنايدر إلكتريك بالتعاون مع المؤسسة العربية للتنمية، منشأة تصنيع حلول الطاقة "تقانة" في المدينة الصناعية بأبوظبي. ستعمل هذه الشركة المشتركة الجديدة على تطوير حلول كهربائية متقدمة تدعم انتقال الإمارات إلى الطاقة النظيفة ونموها الصناعي. ستقوم المنشأة بتصنيع تقنيات الكهرباء اللازمة لتكامل الطاقة المتجددة، وإدارة الطاقة، وأتمتة شبكات الكهرباء، مما يدعم بشكل مباشر مبادرات وطنية مثل "صنع في الإمارات" واستراتيجية أبوظبي الصناعية.

الأثر الاقتصادي

تعزز المنشأة مكانة دولة الإمارات كقائد إقليمي في التكنولوجيا المستدامة، وتدعم أهداف استراتيجية أبوظبي الصناعية في مضاعفة حجم القطاع ليصل إلى 47 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2031.

توفير فرص العمل: يسهم المشروع في تطوير المواهب المحلية من خلال برامج التدريب ونقل المعرفة المتخصصة.

"نحن في شنايدر إلكتريك، لا نقتصر على تصنيع حلول الطاقة فقط، بل نصمم مستقبل الطاقة المستدامة في دولة الإمارات وخارجها. تمثل هذه المنشأة لحظة فارقة في دعم طموحات الدولة في مجال الطاقة النظيفة من خلال تقنيات مبتكرة تلبي الطلب العالمي والإقليمي على الاستدامة."

أمل الشاذلي
رئيس شنايدر إلكتريك لمنطقة دول الخليج

يشكل الإزدهار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعامة أساسية لنمو القطاعات المختلفة في دولة الإمارات

من المتوقع أن يتضاعف حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات من 41.36 مليار دولار أمريكي في 2023 إلى 83.57 مليار دولار بحلول عام 2029، مدعومًا بالاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية 2025 واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031. تتجاوز سعة مراكز البيانات الحالية 250 ميجاوات، مع وجود خطط لإضافة 500 ميجاوات أخرى. وقد شهد القطاع استثمارات أجنبية مباشرة تأسيسية بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024 من خلال 292 مشروعًا معلنًا. وتدير كبرى الشركات المزودة لخدمات الحوسبة السحابية مثل مايكروسوفت، وأمازون ويب سيرفيسز وجوجل مراكز للبيانات في دولة الإمارات.

1.6 مليار دولار أمريكي

استثمارات أجنبية مباشرة تأسيسية معلنة عام 2024

292

مشروعًا وفّرت 6,735 فرصة عمل عام 2024

المصدر: fDi Markets

Microsoft

لمحة عامة

عززت شركة مايكروسوفت التزامها تجاه قطاع التكنولوجيا في الإمارات من خلال استثمار بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في جي 42 التي تتخذ من أبوظبي مقرًا لها، وهي شركة رائدة في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي. تهدف جي 42 إلى تسريع تطوير الذكاء الاصطناعي وتوسيع البنية التحتية السحابية وتعزيز الابتكار في الإمارات وخارجها، وستدعم الأكاديميين والخبراء الصناعيين في وضع معايير للذكاء الاصطناعي المسؤول في منطقة الشرق الأوسط ودول الجنوب العالمي، بالإضافة إلى بناء نماذج لغوية كبيرة للغات غير الممثلة بشكل كافٍ، مع التركيز على مجالات الرعاية الصحية والمناخ ومشاريع المدن الذكية.

الأثر الاقتصادي

ستُشجع هذه الاستثمارات التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا، مما سيفتح آفاقًا اقتصادية جديدة من خلال تقديم خدمات متقدمة وآمنة.

توفير فرص العمل: ستدعم تطوير قوة عاملة ماهرة في مجال الذكاء الاصطناعي عبر صندوق مخصص للمطورين بقيمة 1 مليار دولار أمريكي.

"يمثل استثمارنا في جي 42 دليلًا على ازدهار وحيوية المشهد التكنولوجي في الإمارات والمنطقة ككل، حيث تتيح هذه الشراكة الاستراتيجية فرصًا كبيرة لعملائنا وشركائنا، وتسهم في تسريع الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي. ومن خلال جي 42، سنقدم تقنيات متطورة تمكّن الدول والأسواق من دعم تحقيق أجنداتها الرقمية بالاعتماد على قوة الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي."

سامر أبو لطيف
نائب الرئيس التنفيذي ورئيس منطقة وسط وشرق أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا لدى مايكروسوفت

نرافقك خلال رحلتك الاستثمارية

تعمل وزارة الاستثمار على تسهيل وتعزيز تجربة المستثمرين الأجانب في دولة الإمارات، من خلال توفير بيئة مواتية وداعمة. وتشمل مهام الوزارة وضع السياسات،و تحديد الاستراتيجيات، والترويج للاستثمار، وإبرام الشراكات، بالإضافة إلى تقديم الدعم والتمكين. كل ذلك يهدف إلى خلق تجربة استثمارية مثالية تلبي متطلبات الاستثمارات الكبيرة.

تواصل مع وزارة الاستثمار

وزارة الاستثمار
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
ص.ب. 190

+971 2 204 0000

enquiries@invest.gov.ae

www.investuae.gov.ae

وزارة الاستثمار

MINISTRY OF INVESTMENT